PROVISIONAL
A/38/PV.46
9 November 1983
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد ايوبـــكا	(بنمـــا)
ثم :	السيد ستروتشكا (نائب الرئيس)	(تشيكوسلوفاكيا)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قـــرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامـــة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمـــرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64261/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/38/346 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/38/L.11)

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة الدكتور هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمه للتقرير الشامل المفيد بشأن أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٨٢ . لقد اثبت ذلك التقرير أن الثقة التي أعرب عنها وفد بلادي في العام الماضي في تفاني الدكتور بليكس في قضية تعزيز الاستخدامات السلمية النووية ، وفي كفاءته المهنية ثقة صادفت أهلها بحق . ويلاحظ وفد بلادي بارتياح سجل انجازات الوكالة خلال العام المستعرض في التقرير .

انه لمما يبعث على الارتياح ان نعلم ان اجمالي الموارد المتاحة لبرنامج الوكالة للمساعدة التقنية لعام ١٩٨٢ قد ازداد بنسبة ١٢٫٥ في المائة ، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة الى ازدياد الاسهامات الطوعية للدول الأعضاء . وقد شعرت باكستان دائما بالأهمية المتزايدة للتطبيقات السلمية للطاقة النووية في الجهود التنموية لبلدان العالم الثالث وانها يجب ان تولى اولوية أكبر . ومع اللجوء المتزايد الى الطاقة النووية في عالم المستقبل ، فان الدول النامية يتعين عليها ان تحافظ على خطى التنمية الاجتماعية الاقتصادية مواكبة لتطلعات شعوبها الى حياة أفضل . ولذلك فاننا مقتنعون بأن قيمة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية مغزاه بالنسبة للعالم النامي سيزداد ان أهمية ، خلال السنوات القادمة مما هما عليه في الوقت الحاضر . وذلك تطور سيضع على عاتق الوكالة واجب الحفاظ على طابعها العالمي واستجابتها المستمرة للاحتياجات الجماعية لكل أعضائها .

Digitized by UNOG Library

ويسعد وفد بلادى أن يعلم ان اجمالي منشآت الطاقة النووية المقامة في العالم قد ازداد بنسبة ١٧ر١ في المائة خلال عام ١٩٨٢. وبينما تعزى الزيادة بدرجة كبيرة الى ازدياد القدرة على النمو في فرنسا ، واليابان والاتحاد السوفياتي، فانه مما يبعث على الارتياح ان نلاحظ انه في نهاية ١٩٨٣ كان هناك تسعة من البلدان النامية يبلغ العدد الاجمالي للمحطات النووية لتوليد الطاقة بها ١٧ محطة . وهناك ٢٦ أخرى تحت الانشاء . وبالاضافة الى ذلك ، فان أربعة بلدان نامية أخرى لديها ست محطات نووية لتوليد الطاقة تحت الانشاء . وقد عقدت الوكالة مؤتمرا حول خبرة الطاقة النووية بغيينا ، في الفترة من ١٣ الى ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أوضح ان الطاقة النووية مصدر اقتصادى للطاقة يمكن الاعتماد عليه .

وفيما يختص بأنشطة التنمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان وفد بلادى يود ان يوضح مع ذلك انه يشعر ببعض القلق ازاء الاختلال المتزايد في التوازن بين الاعتمادات المخصصة للمساعدة التقنية بالمقارنة للاعتمادات المخصصة للضمانات . فقد ازداد عنصر الضمانات في موازنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيادة كبيرة منذ ١٩٧٥ ، فارتفع من ٥ مليون دولار في ذلك العام الى مستواه الحالي وهو ٣٣ر٨ مليون دولار ، وبذلك بات الانفاق على الضمانات أكبر من الاعتمادات المتاحة للمساعدة التقنية والتي لم تزد في عام ١٩٨٢ عن ٢٧ر٦ مليون دولار فقط .

والنتيجة المباشرة لهذا الافتقار الى التوازن خفض قدرة الوكالة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية . وبينما لا تعارض باكستان في أية زيادة مبررة في الانفاق على الضمانات ، فانها ، مع ذلك ، تشعر بالقلق ازاء عدم قدرة الوكالة ، بالتالي ، على الوفاء بالطلبات المشروعة والعاجلة للمساعدة التقنية من مختلف البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان واحدة من أهم المسؤوليات التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكمن في مجال السلامة النووية التي توفر الوكالة فيما يخصها نظام الضمانات الوحيد المقبول دوليا . وتواصل الوكالة القيام بدورها الذى يزداد أهمية من أجل التوسع في برنامج السلامة النووية . والملامح الهامة في هذا الصدد هي التأكيد على تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المدونات والارشادات المتعلقة ببرنامج السلامة النووية والمعايير الأساسية للسلامة التي نقّحت أخيرا من أجل الحماية من الاشعاع ، ولوائح النقل الآمن للمواد المشعة . ويجرى اعداد التوجيهات الخاصة بالتخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لها . وبالاضافة الى ذلك ،تقدم الوكالة المساعدات اللازمة للدول الأعضاء بتنظيم بعثات لدراسة السلامة النووية .

وتوضح خبرتنا أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظام فعال يعوّل عليه ،ونطاقها التكنولوجي غاية في التطور بحيث يمكن تطبيقه على كل فئات المنشآت ،والمرافق النووية . ونحن موقنون من أنه ينبغي أن نحمي ونعمم نظام الضمانات هذا على أساس غير تمييزى .

وفيما يتعلق بالضمانات ،يود وفد بلدى مع ذلك أن يذكر هنا ،أن خطة الوكالة لاجراء تعديلات في نظام ضماناتها - INFCIRC/66/Rev.2 - بادخال المفهوم الجديد غير واضح المعالم لمستوى الضمان ،خطة ذات توجّه خاطئ . والمفهوم يصعب اخضاعه للقياس وهو عرضة للتقييم غير الموضوعي . وفي رأينا أنه من المستصوب تأمين الالتزام التزاما صارما بالاتفاقيات الراهنة ،بدلا من محاولة التفاوض من جديد حول اتفاقيات الضمانات القائمة التي تعمل على نحو فعال ومرض .

وهناك مسألة أخرى هامة تتعلق بموضوع الضمانات هي نقل التكنولوجيا النووية من البلدان المتقدمة الى البلدان الأقل نموا . ففي السنوات الأخيرة ،ازداد الاتجاه الى فرض قيود صارمة من جانب واحد على الدول المتلقية من جانب موردى المعدات والتكنولوجيا النووية .

Digitized by UNOG Library

اننا على قناعة بأن القيود التي تفرض من جانب واحد على الحصول على التكنولوجيا النووية لا يمكن أن تحول دون الانتشار النووى ،بل هي في الحقيقة ، لا تؤدى الا الى حرمان البلدان النامية من الاستفادة من ثمار ما توصلت اليه هذه التكنولوجيا بالغة الأهمية . وبالوسع تحقيق عدم الانتشار النووى من خلال الارادة السياسية الحقيقية والاتفاق العام في الرأى على تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووى بدلا من قصر مزايا التكنولوجيا النووية على مجموعة من الدول المميزة . وبغض النظر عن الجوانب التميزية التي تقدم من جانب واحد ، فان هذا النهج يتناقض أيضا مع المبادئ الأساسية لوجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الذى تضطلع به .

ونحن اذ نعبر عن هذه الأفكار ، نعرب عن القلق الذى تشعر به معظم البلدان النامية في العالم فيما يتعلق باتاحة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لها وتمكينها من الحصول عليها . وفي نفس الوقت ،نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

يشير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم الى الجمعية العامة الى ان الوكالة لم تكتف بالنتائج الايجابية التي حققتها ، وانها تواصل سعيها من أجل التوصل الى وسائل جديدة لادخال مزيد من التحسينات وتكثيف انشطتها وتوسيع نطاقها حتى يصبح عمل الوكالة مفيدا لكل الدول الأعضاء فيها ويتسم بالفعالية الممكنة . ويتضمن بيان المدير العام للوكالة ، السيد هانز بليكس ، عددا من الأمثلة التي تشير الى ذلك .

وباعتبار تشيكوسلوفاكيا من الأعضاء الأصليين في الوكالة ، نود أن نعرب مرة أخرى ،من فوق هذا المنبر عن تقديرنا وامتناننا للعمل النشط الذى تقوم به الوكالة في كافة مجالات عملها . كما نرحب بصفة خاصة بالخطوات التي اتخذتها الوكالة لتكفل التطبيق الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . اننا مازلنا

Digitized by UNOG Library

على اعتقادنا أننا لن نتمكن من تطوير التعاون الدولي بصورة ناجحة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية الا من خلال الالتزام بما تنص عليه هذه المعاهدة التزاما مستمرا ، والقيام ، بذلك ، بالمهمة التي أنشئت هذه المنظمة الدولية بالغة الأهمية من أجلها حيث يرمي العمل الذى أنشئت لأجله الى منع امكانية استخدام المواد النووية في الأغراض العسكرية ضد الجنس البشرى ، ويهدف بالتالي الى تعزيز وصون السلم على ظهر كوكبنا .

ولهذا السبب ، أيدت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية دائما وستظل تؤيد أية تدابير ترمي الى تعزيز نظام عدم الانتشار ومراعاة نظام ضمانات الوكالة والعمل على تحسينها باعتبارها من الموانع الهامة لانتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، نؤيد بقوة الفكرة الداعية الى أن يقتصر تسليم كافة المرافق والتكنولوجيا والوقود والمواد النووية من البلد المورد الى البلد المتلقي على التسليم في اطار نظام عدم الانتشار النووي وحده . ولقد ساهمنا في تحقيق هذا الهدف أثناء فترة تولينا لرئاسة مجلس الادارة ورئاسة اللجنة المعنية بالامدادات في ظل ضمانات الوكالة .

ان ضمانات الوكالة تمثل نظاما فريدا للرقابة الدولية في مجال عدم انتشار الاسلحة النووية ، وفي رأينا ، يمكن أن تكون نموذجا لاقامة وتنفيذ الرقابة على بعض التدابير الهامة في مجال نزع السلاح النووى . وهذه هي المرة الأولى على الاطلاق التي يثبت فيها نظام للرقابة الدولية مدى قابليته للتطبيق ، ويظهر رغبة واهتمام الدول السيادية لتحقيق الاشراف من خلال منظمة دولية . وهناك نقطة هامة في هذه الحقيقة هي أن الدول النووية قد أظهرت استعدادها للموافقة على أنه ينبغي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم باجراء عمليات تفتيشية على بعض مرافقها النووية المخصصة للأغراض السلمية .

ونظرا لأن المستوى الحالي للمعرفة العلمية والتكنولوجية ، والخبرة العملية المكتسبة ، والقاعدة الصناعية ذات الصلة ، هي التي تخلق الظروف التي تتيح تصنيع الأسلحة النووية بالامكانيات الذاتية ، فاننا نشعر بقلق عميق ازاء حقيقة أن بعض الدول

Digitized by UNOG Library

لم تنضم حتى الآن الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو كأطراف في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتبعا لذلك ،ينبغي أن نولي قدرا أكبر من الانتباه للخطر الذى تنطوى عليه أنشطة المرافق النووية ،ويجب - بالاضافة الى ذلك - أن نعمل الى التوصل الى شمول كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنظومة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل تلك البلدان .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد فاننا نؤيد تأييدا ايجابيا الاعداد للمؤتمر الاستعراضي الخاص بمعاهدة عدم الانتشار النووى . ونحن نتوقع أن يؤدى هذا المؤتمر الى اعطاء دفعة قوية لتعزيز نظام عدم الانتشار وأن يشجع أيضا الدول التي لم تنضم الى المعاهدة على الانضمام اليها . وتؤيد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أيضا ، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار وعضوا في لجنة زنغر ، استكمال ما يسمى بقائمة الأنصبة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار .

ونحن نقدر أيضا رد فعل الوكالة ازاء الأعمال الخطرة التي من قبيل الهجوم المسلح على المفاعل النووى العراقي الذى كان مستخدما للأغراض السلمية ، وضد ممارسة الفصل العنصرى الذى ندينه أيضا . ونود أن نعرب ، في هذا الصدد ، عن دعمنا الثابت لحماية المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية من الهجوم المسلح كما ورد في القرار ٧٠١ الذى اعتمده المؤتمر العام السابع والعشرون لوكالة الطاقة الذرية . كما أننا نقدر أيضا الأنشطة التي قامت بها الوكالة في مجال الطاقة النووية وتطويرها وفي مجال السلامة النووية وفي مجالات هامة أخرى كالصحة والصناعات الغذائية وغيرها .

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للخدمات المستخدمة على نطاق واسع لتوفير المعلومات في كل المجالات التي أشرت اليها . وينبغي أن تولى أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوكالة متخصصة في نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كل تأييد ودعم . ولهذا فان انشاء أجهزة أخرى لبحث هذه المسائل يعتبر من وجهة نظرنا تفتيتا للجهود واضاعة للموارد التي هي بالفعل غير كافية .

ولقد لاحظنا تحسنا واضحا هذا العام فيما يتعلق بتوفير المساعدات التقنية للبلدان النامية . وقد انعكس ذلك ، ضمن جملة أمور أخرى ، في شكل زيادة المبالغ المخصصة للمساعدة التقنية . وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن أن تشيكوسلوفاكيا سوف تقدم مساهمة طوعية لصندوق المساعدة التقنية في العام القادم قدرها ١٧١ ٠٠٠ دولار أمريكي أى ما يعادل ٢ر٩ مليون كرون تشيكوسلوفاكي وهي تقدم بالفعل خمس منح دراسية

Digitized by UNOG Library

للمتخصصين في البلدان النامية للانتظام في دورات تدريبية طويلة الأجل ، بالاضافة الى عدد من المنح الدراسية الأخرى والمنح للدورات التدريبية قصيرة الأمد . ونحن نرى أن المساعدة التقنية يجب أن تقدم في المقام الأول الى البلدان الأضعف اقتصادا من أعضاء الوكالة وبخاصة الأعضاء المنضمين الى معاهدة عدم الانتشار والذين ابرموا مع الوكالة اتفاقات الضمانات ذات الصلة . ونحن نرحب مع بقية البلدان الاشتراكية بانضمام جمهورية الصين الشعبية الى هذه الهيئة الدولية .

ونحن نلاحظ بارتياح أن الوكالة حتى في ظل التوتر الدولي الراهن - تقدم لنا الدليل الحي بانتظام في كافة مجالات أنشطتها على أنه باستطاعة الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة أن تتعاون بنجاح في حل المشاكل الهامة لما فيه خير البشرية ، مما يساعد على النهوض بتخفيف حدة التوتر الدولي الى حد كبير . وتشيكوسلوفاكيا من جانبها لعلى استعداد لأن تعمل للوصول الى هذا الهدف بكل الموارد المتاحة لها لا في اطار الوكالة فحسب . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أوجه اهتمامكم الى أن الاعلان السياسي الذى اعتمدته الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو في كانون الثاني/يناير من هذا العام يوفر مزيدا من التشجيع لحل المشكلات الدولية المعقدة من أجل صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ومنع اساءة استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية . ويمكن أن تلعب دورا هاما في هذا المجال الاستجابة البناءة والايجابية من جانب الحكومات المعنية للاقتراح المقدم من الدول الاشتراكية بابرام معاهدة حول الامتناع المتبادل عن استخدام القوة العسكرية والحفاظ على علاقات سلمية بين الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ، بحيث تظل المعاهدة مفتوحة لانضمام دول أخرى اليها على قدم المساواة . فمثل هذه المعاهدة يمكن أن تساعد على القضاء على خطر نشوب حرب نووية وبذا تقضي على خطر استخدام الطاقة النووية استخداما يضر بمصالح البشرية ، وهكذا فان أحد الآثار التي يمكن أن تترتب على ابرام هذه المعاهدة سيتمثل في اعطاء دفعة قوية لصالح تطوير الطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

ويرى المشاركون في مؤتمر اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو :

" ان تعزيز الأمن العالمي ، وزيادة التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية غايات يمكن ان يخدمها اتخاذ تدابير توفر ضمانات لتطوير الطاقة النووية ومنع الهجوم المسلح بأية أسلحة من أى نوع على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية " .

ونلاحظ بارتياح أن هذه هي بالتحديد الأهداف التي تسعى الوكالة الى تحقيقها . وتنوى حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية من جانبها ، مواصلة تقديم كل دعم ممكن للوكالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الذى يرغب في تقديم مشروع قرار وارد بالوثيقة (A/38/L.11) .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما أعلنت صباح اليوم ، أتشرف بأن اقدم الآن باسم بلجيكا وبلغاريا نائبي رئيس مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا العام ، وباسم بلدى الذى يشغل منصب رئيس المجلس بالنيابة ، أن اعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.11) .

وتماثل الفقرتان الاوليان من الديباجة الفقرتين اللتين ظلتا تظهران عاما بعد عام ، وهما فقرتين لهما طبيعة اجرائية استخدمتا في قرارات سابقة اعتمدتها الجمعية من قبل بشأن هذا البند .

أما الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار فانها مطابقة للفقرة الواردة في القرار ١٩/٣٧ الذى اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي .

Digitized by UNOG Library

وتماثل الفقرة الرابعة من الديباجة تقريبا فقرة العام الماضي ، والفرق الوحيد هو اننا استخدمنا هذا العام عبارة " احكام الضمانات " .

وفي الفقرة الخامسة من الديباجة نرحب بمقرر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بقبول جمهورية الصين الشعبية عضوا بالوكالة .

وتشير الفقرة السادسة من الديباجة الى النتيجة المفيدة للمؤتمر الدولي المعني بادارة الفضلات المشعة ، الذى عقدته الوكالة في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الامريكية، في ايار/مايو ١٩٨٣ . وأود ان اوجه انتباه هذه الجمعية الى ان هذا المؤتمر عقد في شهر ايار/مايو وليس في آذار/مارس ، كما ورد خطأ في الوثيقة (A/38/L.11) .

وفي الفقرة السابعة من الديباجة ، نسلم بأهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية ، مما يزيد بالتالي من ثقة الجمهور بالطاقة النووية .

وانتقل الآن الى منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.11) . ففي الفقرة الاولى من المنطوق نحيط علما ، كما نفعل كل عام ، بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اما الفقرة ٢ من المنطوق فتتطابق مع الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٩/٣٧ المتخذ في العام الماضي .

وتعرب الفقرة ٣ من المنطوق عن الارتياح ازاء توقع ما ينجم من فائدة متبادلة عن انضمام جمهورية الصين الشعبية الى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتماثل الفقرة ٤ من المنطوق نفس الفقرة من منطوق القرار ١٩/٣٧ المتخذ في العام الماضي .

وتتبع الفقرة ٥ والاخيرة من المنطوق النص المعتاد للقرارات المتعلقة بهذا البند .

ويأمل مقدمو مشروع القرار هذا ان يعتمد اليوم بتوافق الآراء .

الآنسة فايزة ابو النجا (مصر) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي في البداية ان اتقدم باسم وفد مصر بالتهنئة والشكر الى السيد هانز بلكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على التقييم الشامل لاعمال الوكالة ، والتقديم الوافي لتقرير الوكالة في

Digitized by UNOG Library

الفترة التي انقضت منذ ان قدم تقريره الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

ومما لاشك فيه ان التقرير الذى استمعنا اليه صباح اليوم ، انما يوضح الجهود البناءة التي تبذلها الوكالة للطاقة الذرية في المجالات المختلفة لأنشطتها ، وتتابع مصر بكل الاهتمام هذه الجهود .

انه ليسعد وفد مصر بصفة خاصة ان يرحب بانضمام جمهورية الصين الشعبية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن على ثقة من ان هذه الخطوة الايجابية سيكون لها اكبر الأثر في تدعيم جهود الوكالة .

سيدى الرئيس ، ان لمصر اهتماما خاصا ومتزايدا بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالذات فيما يتعلق بتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، واشتراك الوكالة في الجهود المبذولة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية .

وأود أولا ان اتعرض لدور الوكالة فيما يتعلق بتنمية وتأمين الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . فمصر تعلق اهمية كبيرة على الدور الذى يمكن ان تلعبه الوكالة ، وما يمكن ان تقدمه من معونة فنية في هذا المجال ، وخاصة بالنسبة للدول النامية ، التي لابد لها من الاعتماد على الطاقة النووية لأغراض التنمية ، وبصفة خاصة الاعتماد على الطاقة الذرية في توليد الكهرباء اللازمة لعمليات التنمية هذه .

وانه ليسعد وفد مصر في اطار الحديث عن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيما يتعلق بالمعونة الفنية والتعاون التقني ، أن يشيد بصفة خاصة بدور الوكالة في القضاء على حشرة البحر الابيض المتوسط في مصر المعروفة بـ " Mediterranean fruit fly " والذى تبلغ تكاليفه اكثر من ٢٠ مليون دولار ، وهو اضخم المشاريع التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما ذكر السيد مدير الوكالة في تقريره صباح اليوم .

ان اهمية الدور الذى تلعبه الوكالة في مجال المعونة التقنية والتعاون التقني ، والذى هو أحد الاسباب الرئيسية لانشاء الوكالة سنة ١٩٥٧ ، يجعل من الضرورى

Digitized by UNOG Library

تقديم المساهمات ، وبذل كافة الجهود التي من شأنها تمكين الوكالة من القيام بهذه المهمة حتى تتمكن الدول النامية بصفة خاصة من الاستفادة الفعلية من أنشطة الوكالة ، ليس فقط في المجالات النووية بل ايضا في مجالات العلوم والطب والزراعة والبحوث .

ولذلك فاننا نؤكد موقف مصر من اهمية وضرورة تدعيم برامج المعونة الفنية ، بما يتناسب مع أهميتها ، خاصة بالنسبة للدول النامية ، وندعو الى زيادة المساهمات في صندوق المعونة التقنية ، وتأمين مصادر تمويل اضافية لهذه البرامج . وقد اوضح وفد مصر مواقفه المفصلة من هذه الموضوعات اثناء الدورات السابقة لمجلس المحافظين .

اود الآن ان انتقل الى التعليق على الجانب الاساسي الثاني من اعمال الوكالة ، وهو انشطتها المختلفة المتعلقة بالمشاركة في جهود منع انتشار الاسلحة النووية . وهنا أود ان ابدأ بالتأكيد على التزام مصر بتعهداتها وفقا لمعاهدة منع الانتشار النووى والتي أصبحنا طرفا فيها عام ١٩٨١ .

ان مصر تؤمن بأن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما واساسيا في مجالات نزع السلاح المرتبطة بأعمال الوكالة . مثال ذلك الدور الهام الذى تقوم به الوكالة في تطبيق نظام الضمانات على الأنشطة النووية للدول ، سواء المنضمة منها الى معاهدة منع الانتشار ، او تلك التي لم تنضم بعد ، وذلك يؤكد انه يمكن للوكالة ان تلعب دورا مماثلا في اتفاقيات اخرى ، منها على سبيل المثال ، اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، واتفاقيات تحديد الاسلحة ، وذلك بعد ما حققته الوكالة من نجاح في تنفيذ معاهدة منع الانتشار .

ومن هذا المنطلق ايضا فان مصر ترحب بالدور الذى سوف تقوم به الوكالة في الاعداد للمؤتمر الثالث لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووى ، الذى اشار اليه المدير العام في تقريره ، والذى سيبدأ مع بداية العام القادم . ونحن على ثقة من أن مساهمة الوكالة في هذا الصدد سوف تمثل عنصرا ايجابيا في الاعداد الجيد لهذا المؤتمر العام.

Digitized by UNOG Library

وكما ذكر السيد المدير العام في تقريره صباح اليوم ، فانه بالرغم من أن العالم قد حقق نجاحا نسبيا في منع الانتشار النووى أفقيا ، فان الانتشار النووى الرأســـــي ما زال مستمرا ، بالاضافة الى أن سباق التسلح في تصاعد خطير ، وكل ذلك ولا شك انما يؤثر بالسلب على أية جهود لتنمية الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية .

وفي ظل هذه الصورة التي لا توحي بالتفاؤل ، فانني أود أن أشير الى لجنة ضمان الامداد النووى " كاس" والتي انشئت لتحقيق نوع من التوافق بين الحقـــــوق والواجبات بين الدول المزودة للطاقة والدول المستقبلة لها . فبالرغم من أن هـــذه اللجنة لم تتمكن بعد من التوصل الى اتفاق حول كافة الموضوعات الهامة المطروحة على جدول أعمالها ، الا أنها قد حققت بعض التقدم في اجتماعاتها الأخيرة يستحـــــق الاشارة اليه . وأود في هذا الصدد أن أشير الى الاقتراح الذى تقدم به وفد مصـــر في هذه اللجنة ، بانشاء صندوق للمواد والخدمات وحاجة الدول التي تخطـــــط لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، وبصفة خاصة الدول النامية ، الى ضمـــان استمرار الامداد بتلك المواد ومواجهة حالات الطوارئ وتوقف الامداد لأى سبـــــب لا يرجع الى مخالفة قواعد منع الانتشار .

في نهاية هذا البيان ، فانني أود أن أشير الى القرارات التي صـــدرت عـــن المؤتمر العام السابع والعشرين للوكالة وهو القرار ٧٠١ والخاص بحماية المنشـــــآت النووية السلمية ضد الهجوم العسكرى ، فهذا الموضوع يمثل أهمية خاصة لنا جميعـــا . وذلك من منطلق الحق الشرعي الثابت لكافة الدول في ضمان عدم الهجوم المسلح على منشآتها النووية السلمية . ويرتبط بذلك ولا شك القرار ٧٠٣ الخاص بنتائج العـــدوان الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي .

Digitized by UNOG Library

أخيرا أود أن أتعرض الى الخطر الذى يتهدد القارة الأفريقية بأسرها واعلانها لا نووية من جراء استمرار تنمية النظام العنصرى في جنوب افريقيا لقدراته النووية ، وتحديه الصارخ لكافة قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورفضه المستمر اخضاع منشآته النووية لنظام الرقابة والتفتيش للوكالة الدولية . ومن هذا المنطلق ، فاننا نطالب بتنفيذ ما جاء في القرار ٧٠٢ الذى يطالب الدول الأعضاء في الوكالة التي لم توقف حتى الآن تعاونها مع جنوب افريقيا ، بأن تفعل ذلك .

أخيرا ، فان مصر تود أن تؤكد تأييدها وترحيبها بالدور الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتضم صوتها الى الأصوات التي تنادى بتدعيم الوكالة وتمكينها من أداء مهمتها على أكمل وجه .

السيد هوك (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالشكر للسيد بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير القيم الذى يتضمن معلومات وفيرة والذى استعرض فيه أنشطة الوكالة في عام ١٩٨٢ بصورة مثيرة للاعجاب . كما نود أن نشيد أيضا بالعمل الذى قام به جميع معاونيه .

وقد جرت الأنشطة التي تقوم بها الوكالة في وقت نجد فيه أن الافراط في التسلح وسياسة المواجهة قد فاقما من حدة الموقف الدولي . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية توجد مباشرة في قلب أوروبا ، وهي قارة على حافة التحول الى مصدر بالغ الخطورة على السلم العالمي بسبب النشر المزمع لأسلحة الضربة الأولى الأمريكية الجديدة هناك . ان استمرار النشاط المثمر للوكالة في المستقبل يعتمد أساسا على ما اذا كان في الاستطاعة منع وقوع جولة جديدة من سباق التسلح عن طريق اجراء تسوية تفاوضية والاتفاق على اتخاذ مزيد من الخطوات الضرورية عملا على تجنب خطر اندلاع حرب نووية .

Digitized by UNOG Library

ومن بين كل تلك الجهود الرامية الى تخفيف حدة التوترات في الموقف العالمي وتطبيع العلاقات بين الدول والحفاظ على السلم ، يوجد جانبان من عمل الوكالة لهما دور هام : أولا ، تطبيق نظام الضمانات الدولي في أهم اتفاقيات الحد من الأسلحة - وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهو ما يرتبط ارتباطا مباشرا بقضية الأمن الدولي ، وثانيا الاسهام الهام الذى تقوم به الوكالة في مجال تطوير التعاون المتكافئ بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وفي ممارستها لعملها في مجال الضمانات ، تساعد الوكالة بالقدر الأكبر على منع ظهور دول جديدة تمتلك أسلحة نووية ، وفي تدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبار المعاهدة جوهر ذلك النظام . ويبرهن نظام الوكالة للضمانات على أنه بالوسع التوصل الى حلول من حيث المبدأ لمشكلات التحقق فيما يخص الحد من التسلح وتدابير نزع السلاح متى توافرت الارادة السياسية وكان هناك ادراك للواقع.

وتزودنا الأرقام الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببيانات تفصيلية عن حجم الضمانات ومداها . ففي عام ١٩٨٢ أجرى ١٧٠٠ تفتيش على حوالي ٥٠٠ منشأة نووية ، تمثل ما يقرب من ٩٨ في المائة من اجمالي المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وفي ذلك التفتيش ، قام المفتشون الدوليون المدربون تدريبا خاصا بتطبيق أحدث وسائل الضمانات وأنظمة القياس ، ومن ثم حسنوا فعالية أنشطة الضمانات بالمقارنة الى العام السابق . كما أن كل الحالات الخارجة على القياس ، المكتشفة في عام ١٩٨٢ أيضا أمكن تبريرها بشكل مرض . والنتيجة أنه لم يتبين وجود أى تحويل للمواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات الى أغراض عسكرية .

Digitized by UNOG Library

وخلال العام الماضي، شاركت الجمهورية الديمقراطية الألمانية أيضا في عدد كبير من الأنشطة المتعلقة بتطوير وتحديث نظام الضمانات، ونحن نرحّب باستعداد الاتحاد السوفياتي لوضع منشآته النووية المستخدمة في الأغراض السلمية والأنشطة المرتبطة بها تحت نظام الوكالة الضمانات، فذلك يعني زيادة في سلطة الوكالة الدولية.

وفوق كل شيء، فان نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية له أهميته السياسية بالاضافة الى أهميته التقنية. أما بخصوص الضمانات فان التوسع في تدابير التعاون بين عدد متزايد من المنشآت النووية في عدد أكبر من الدول انما يؤكد رغبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.

Digitized by UNOG Library

ومثل هذا الاسهام يجيء قبل كل شيء من جانب تلك الدول التي انضمت لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أو التي أصبحت طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، أو التي ابرمت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقية ضمانات شاملة بشأن منشآتها النووية .

كما نعتبر تصديق كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على معاهدة الحماية المادية للمواد النووية خطوة هامة لتدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

كما نرحب بانضمام جمهورية الصين الشعبية للوكالة ، ولاشك ان هذا الانضمام سيقدم حافزا جديدا لتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وقد لاحظنا باهتمام خاص البيان الذى يفصح عن موقف ايجابي من جانب جمهورية الصين الشعبية تجاه مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولا سبيل الى اخفاء حقيقة انه ، بخلاف الدول النووية الخمس ، توجد منشآت نووية في أربعة بلدان أخرى لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتمثل كل من اسرائيل وجنوب افريقيا خطرا خاصا حيث تقومان بتشغيل منشآت نووية لا تخضع لنظام الضمانات قادرة على انتاج المواد الانشطارية التي تصلح لانتاج أسلحة نووية . ونعتبر هذا تهديدا مستمرا لأنشطة الوكالة ، ولنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، وللسلم الدولي .

ان النتائج القيّمة التي احرزتها الوكالة حتى الآن في مجال التبادل الدولي للخبرات ، وكذلك بالنسبة لتنمية التعاون في مجالات مثل " السلامة النووية " ، و " ادارة الفضلات " ، والمنظومة الدولية للمعلومات النووية ، ينبغي زيادة تدعيمها من خلال التعاون البنّاء بين جميع الدول الأعضاء . ونحن نرى عدم اعاقة تبادل المعلومات العلمية والتقنية الخاصة بتطوير الطاقة النووية واستخداماتها في الأغراض السلمية ؛ عن طريق فرض قيود لا سبيل الى تبريرها .

Digitized by UNOG Library

وقد نجحت الوكالة في تنفيذها لبرنامج المساعدة والتعاون التقني ، في بلوغ مستوى اعلى من امكانية التنبؤ والاستقرار من خلال وضع أهداف سنوية على أساس دلالي . ونحن نرحب بمثل هذا التقدم . ان مبدأ المساهمات الطوعية ، والدفع بالعملة الوطنية قد اثبت قيمته . وبهذا تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدوة تحتذى للمنظمات الدولية الأخرى .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد جميع الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة العامة للوكالة لزيادة فعالية برامج المساعدة التقنية والتعاون . وقد أصبحت المشروعات التي نفذت على مدى عدة سنوات اداة اثبتت جدواها في أنشطة الوكالة .

لقد اسهمت بلادى دوما في البرنامج طوال السنوات العشر التي قضتها في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد ازدادت اسهاماتنا المالية ست مرات خلال هذه الفترة . كما اهتمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية اهتماما خاصا بالمساعدة في تدريب الأفراد من البلدان النامية ، ونظمت ونفذت ثمان دورات تدريبية و ١٣ رحلة دراسية ، وغير ذلك .

ويتضح من التقرير (A/38/346) ان الوكالة وضعت أهدافا رفيعة ايضا لعام ١٩٨٤ . وتود الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تؤكد انها ستقدم المزيد من التعاون النشط ، وتعرب عن توقعها بأن تقدم الوكالة في المستقبل اسهاما قيّما في تنفيذ مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وأرجو ان تسمحوا لي بأن ابدى بضعة ملاحظات حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . فنحن مازلنا نؤيد فكرة عقد مثل هذا المؤتمر ونود أن نشارك في الاعداد له . وقد حققت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كسائر الدول الاشتراكية الأخرى ، نتائج طيبة في مجال التعاون من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في اطار مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة . ونعتبر هذا مثالا على التعاون الاقليمي المفيد . وفي

Digitized by UNOG Library

هذا الاطار ، امكن لبلادنا أن تعمل بصفة مستمرة على التوسع في انتاج الطاقة من الطاقة النووية . ويمكن ايضا اكتساب الخبرات القيّمة وتبادلها في مجال استخدام الطاقة في ميادين أخرى بخلاف انتاج الطاقة النووية . كما ينبغي أخذ الخبرات المتعددة الجوانب للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاعتبار لدى الاعداد للمؤتمر وعقده . ونحن واثقون من امكان خلق قاعدة عريضة لمثل هذا المؤتمر الهام .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن اقدم للسيد بليكس شكرنا الخالص على المقدمة الواضحة الشاملة لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٢ (A/38/346) .

وأود ، مثلما فعلنا في السنوات السابقة ، أن اغتنم هذه الفرصة لكي اؤكد من جديد تأييد النمسا التام للوكالة . ونعتقد أن أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بالاستخدامات السلمية للذرة ومنع اساءة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية لم يكن أبدا أكبر مما هو عليه اليوم . وتزداد الأهمية الحاسمة لأنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لعدم الانتشار في وقت يزداد فيه انتشار التكنولوجيا النووية ويتصاعد التوتر الدولي . ان تنمية الاقتصاد العالمي مستقبلا ستتطلب استخداما أكمل لأشكال الطاقة غير التقليدية ، بما في ذلك الطاقة النووية . ولذلك علينا أن نزيد تنمية دور الوكالة لتمكينها من مواجهة هذه التحديات المتزايدة .

ومن دواعي السرور بصفة خاصة ان نرحب بالصين كعضو جديد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فقد خطت الوكالة بذلك خطوة رئيسية صوب هدف العالمية وستعزز بذلك قدرتها على خدمة المجتمع الدولي بدرجة كبيرة .

ان منع المزيد من الانتشار الافقي للأسلحة النووية لا يزال قضية ذات أهمية قصوى . وتعتبر النمسا معاهدة عدم الانتشار أكثر الحواجز أهمية وفعالية ضد زيادة انتشار الأسلحة النووية . لكن النظام المبني على هذه المعاهدة لن يكون آمنا ومستقرا

Digitized by UNOG Library

طالما اختار عدد من الدول ذات الأنشطة النووية الهامة البقاء خارجه . ولهذا علينا ان نكثف جهودنا من أجل تحقيق القبول العالمي لمعاهدة عدم الانتشار .

ولا بد أن تتضمن هذه الجهود خطوات لضمان امدادات يمكن التنبؤ بها وطويلة الأجل من المواد النووية ، والمعدات ، والتكنولوجيا ، ومرافق دورة الوقود . وفي هذا الصدد نشعر بالسعادة اذ نلحظ أن لجنة الوكالة المعنية بضمان الامداد قد احرزت مؤخرا تقدما مشجعا فيما يتعلق بآليات التنقيح ، وان الوكالة سوف تقوم بمهمة دار المقاصة في اطار آليات الدعم الطارئ التي طورتها لجنة ضمان الامداد .

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بمؤتمر الامم المتحدة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فاننا لعلى ثقة من ان الأنشطة المتعلقة بالاستعراض القادم لمعاهدة عدم الانتشار سوف تعطي قوة دفع جديدة للاستعدادات الخاصة بهذه المهمة الهامة.

ان الجهود الرامية الى تعزيز نظام عدم الانتشار يجب ايضا ان تتضمن تدابير لتعزيز انشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن نرحب بالتقدم الذى احرز على مدى العام الماضي. فعدد المنشآت التي يجرى التفتيش عليها وتقييمها في ازدياد، وقد اصبحت عمليات التقييم منتظمة وشاملة اكثر من ذى قبل، وتستخدم فيها المعدات الاكثر تقدما. وقد تحسن تحقيق اهداف التفتيش تحسنا ملموسا، بما في ذلك الاهداف المتعلقة بالمفاعلات المشحونة. ان النتيجة التي تم التوصل اليها في بيان الضمانات لعام ١٩٨٢ مفادها ان المادة النووية الخاضعة لضمانات الوكالة ظلت مستخدمة في الانشطة النووية السلمية او قدمت تقارير كافية بشأنها. وهذه النتيجة المطمئنة تؤكد كفاءة نظام الاشراف ونحن على ثقة كاملة في مقدرة الوكالة على مواءمة نفسها لمواجهة الطلبات المتزايدة في المستقبل ولاحراز المزيد من التقدم.

ان التعاون التقني والمساعدة التقنية من اجل النهوض بالاستخدامات السلمية للتقنيات النووية من اهم الوظائف الهامة للوكالة. وبغض النظر عن الانشطة في مجالات كتنمية الطاقة الذرية، والطبيعة النووية وتعدين المواد النووية، فاننا نلاحظ باهتمام خاص التوسع السريع في نطاق استخدام النظائر المشعة والاشعاع. اذ يبدو انه لا يكاد يوجد مجال لا يمكن ان تستخدم فيه التقنيات النووية على نحو مفيد من الزراعة الى الدواء الى البيئة. لكن هذا العمل القيم للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن ان يستمر ويزداد تدعما الا اذا اتيحت له الموارد المالية الكافية. وفي المؤتمر العام الذى عقد في ايلول/سبتمبر الماضي، تعهد وفد النمسا، بتقديم مساهمة طوعية لصندوق المعونة التقنية بمبلغ ١٦٨ ٧٥٠ دولارا، وهذا يمثل زيادة قدرها ٣١ ٩٥٠ دولارا عن مساهمتنا لعام ١٩٨٢. وعلاوة على ذلك، ستتيح النمسا ١٢١ ٠٠٠ من الشلنات النمساوية للنوع الثاني من المنح، وستواصل تقديم تسهيلات التدريب المجاني للزملاء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

Digitized by UNOG Library

وأود ان انتقل الآن الى قضية السلامة النووية ، وهي عنصر هام اخر في ولاية الوكالة . لقد اصبح واضحا اكثر من ذى قبل ، في السنوات الاخيرة ، ان مستقبل الطاقة النووية بوصفها مصدرا أساسيا للطاقة يعتمد بدرجة كبيرة على القدرة على تناول قضايا السلامة لمصانع الطاقة النووية بصورة مرضية ، وتطوير الترتيبات الكافية للتخلص من النفايات النووية . ولما كانت حلول هذه المشاكل لا يمكن ان توجد الا بالتعاون النووى ، فان وفد بلادى يولي اهمية كبيرة للبرامج ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لذلك ، نلاحظ بارتياح ان برنامج مستويات السلامة النووية قد بلغ مرحلة متقدمة ونلاحظ ان انشطة الوكالة قد تحولت صوب منح مساعدة مباشرة الى الدول الاعضاء . كما انه تسنى ايضا تحقيق تقدم هام من خلال اقامة النظام الدولي للابلاغ عن الحوادث ، وهو النظام المقرر ان يبدأ عملياته خلال فترة قصيرة .

في دورة عام ١٩٧٩ للمؤتمر العام بنيودلهي ، قدمت النمسا مقترحا يتعلق بالجوانب العابرة للحدود لمحطات القوة النووية ، والتي تهدف الى تسهيل التعاون في هذا المجال بين الدول المجاورة . وفي تلك الاثناء ، ناقش فريق استشارى دولي معني بمسائل المساعدة المشتركة فيما يختص بالحوادث النووية ، بعض الجوانب المحددة لهذه المشكلة . ويحدونا الأمل ان يصل عمل هذا الفريق - في المستقبل القريب - الى نتيجة ناجحة . وفي هذا السياق ، اود ان اشير الى الاتفاق بين جمهورية النمسا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، بشأن المسائل ذات الاهمية المشتركة فيما يتعلق بالمنشآت النووية ، والذى تم توقيعه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ . وقد بدأ الشروع في مفاوضات مماثلة بين النمسا وغيرها من البلدان المجاورة .

ومن وجهة نظر القبول العام للطاقة النووية ربما كانت مشكلة تصريف النفايات الاشعاعية اكثر المشاكل الحاحا وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان التي تفرض مواردها الاقتصادية حدودا على برامجها الخاصة بالطاقة النووية . وتواجه الدول التي ليست في موقف يمكنها من الاضطلاع بالعبء المالي لانشاء مستودعات النفايات الخاصة بها ،

Digitized by UNOG Library

مشكلات هائلة للقبول العام للطاقة النووية ما دام لم يتم التوصل الى حل مرض فيما يتعلق بتصريف النفايات .

اننا نأخذ بعين الاعتبار النتيجة التي تم التوصل اليها في المؤتمر الدولي الذى عقد هذا العام بشأن تصريف النفايات الاشعاعية ، والتي مفادها ان الامر لا يتطلب اشكالا من التقدم التكنولوجي لمواجهة مشكلة التصريف الآمن للفضلات الاشعاعية . وتشاطر النمسا الرأى بأنه في هذه الحالة لابد من بحث اقامة منشأة لتصريف النفايات النووية . ومثل هذه المنشأة يجب ان تبين للجمهور انه ليس من الممكن حل هذه المشكلة فحسب بل وأنها قد حلت فعلا . ولذلك ، نعتقد ان الجهد المشترك من جانب المجتمع الدولي في هذا المجال يجب ان يثبت جدواه .

وختاما ، اود ان اؤكد من جديد ان النمسا ، اذ تعي مسؤولياتها الخاصة بوصفها البلد المضيف ، سوف تواصل بذل كل جهد ممكن من أجل تسهيل انشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وان تسهم في الحل العاجل الفعال لأية مشكلات قد تثار . واخيرا ، اود ان اعرب عن تقديرنا للتعاون والمساعدة البارزين اللذين تحصل عليهما النمسا من الوكالة .

السيد كيان جيادونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اسهمت ، خلال ٢٦ عاما من وجودها ، اسهاما مثمرا في تعزيز الطاقة النووية للاستخدامات السلمية . وانه لمما يسعدنا ان نعلم ان المؤتمر العام السابع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد اعتمد بالاجماع ، في ١١ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، قرارا بقبول جمهورية الصين الشعبية عضوا به . وقد اعربت وفود بلدان عديدة في بياناتها عن ارتياحها لهذا التطور . واسمحوا لي الآن ، باسم الحكومة الصينية ، ان اغتنم هذه الفرصة ، كي اعرب مرة اخرى عن امتناننا القلبي لتلك الوفود وكذلك لكل البلدان التي ايدت حق الصين المشروع في الانضمام الى الوكالة .

Digitized by UNOG Library

ان الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجتذب المزيد والمزيد من اهتمام مختلف البلدان ، ويقوم بدور متزايد الأهمية في تنمية الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا . ولئن كان التحرك بطيئا نوعا ما في سبيل تنمية الطاقة النووية في السنوات الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية في العالم بأسره وغيرها من الأسباب ، فان الاتجاه العام ينحو صوب التقدم المطرد الذى يحمل في طياته مستقبلا مشرقا .

وقد بدأت من الخمسينات ، بنت الصين بالتدريج نظاما صناعيا للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومن أجل تحقيق الأهداف الكبيرة لتنميتها الاقتصادية قررت الصين أن تعمل بطريقة شاملة لتعزيز صناعة الطاقة ، بما في ذلك تنمية الطاقة النووية . والصين على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى في مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، على أساس احترام السيادة والمساواة ، والفائدة المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . ونأمل انه بعد انضمام الصين للوكالة الدولية للطاقة الذرية فاننا سوف نستفيد منها في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وسنقدم في الوقت نفسه اسهامنا في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

ان الصين كعضو في الوكالة ، سوف تقبل نظامها الأساسي وتفي بالالتزامات المترتبة على ذلك . وكما هو معروف بصفة عامة ، فان الصين لا تزال تنتقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نظرا لطبيعتها التمييزية . ومع ذلك ، فاننا لا نؤيد أو نشجع انتشار الأسلحة النووية ، ونحترم رغبة العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في منع اختبار وانتاج وحيازة واستخدام الأسلحة النووية . وعند قيام الصين بنقل المواد النووية والتكنولوجيا والمعدات على سبيل التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، فانها سوف تراعي الأحكام ذات العلاقة من النظام الأساسي ، بما في ذلك ما يتصل بالضمانات . ولما كانت التجارة النووية هي مجال حساس من مجالات التعاون ، فان اعتماد بعض الترتيبات المناسبة الضرورية في هذا الصدد بعد اجراء التشاور اللازم ، أمر جدير بأن يلقى التفهم والقبول من مختلف البلدان ، ولكن محاولة بعض الدول القيام

Digitized by UNOG Library

بصورة تعسفية وفردية بتوسيع نطاق القيود والحدود ، باسم عدم الانتشار ، لن تؤدي لا الى توسيع وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولا الى اقامة السلم والأمن في العالم .

وقد حدث بعد انشاء الصين الجديدة ، أن انضمت سلطات تايوان الى الوكالة وصدقت على معاهدة عدم الانتشار ، منتحلة لنفسها اسم الصين . وهذا أمر غير مشروع وغير قانوني بتاتا . ان تايوان هي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية ، والقرار المعنون " تمثيل الصين في الوكالة " الذي أقره مجلس محافظي الوكالة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ ، يوضح بجلاء وبما لا يدع مجالا للشك بأنه " يعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الوحيدة التي لها الحق في تمثيل الصين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية " وتمشيا مع ذلك ، ومع نص وروح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩٧١ (القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)) فاننا نرى ان الوكالة يجب أن تعيد تشكيل علاقاتها بصدد الضمانات مع تايوان بحيث تجعلها علاقات ذات طابع غير حكومي .

ان الصين بعد انضمامها للوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تضطلع بدور نشط في عمل الوكالة من أجل النهوض بالتعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفي هذا الخصوص ، فلقد أصغيت باهتمام شديد الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه السيد بليكس المدير العام للوكالة . ولقد كان التقرير بمثابة تقييم شامل ودقيق لعمل الوكالة . وأعتقد ان ذلك سوف يساعدنا على تفهم عمل الوكالة وسوف يعزز في المستقبل دور الصين في هذه الوكالة . لقد قدم السيد بليكس مساهمة هامة في سبيل تحقيق انضمام الصين الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وانني اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا له .

Digitized by UNOG Library

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعوني أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح وفد بلغاريا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو في نظرنا يعكس الأنشطة الهامة والشاملة لهذه الوكالة الدولية الهامة خلال ١٩٨٢ .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة على بيانه الاستهلالي القيم ، الذي تضمن معلومات اضافية هامة عن أنشطة الوكالة * .

ان التقرير والبيان الاستهلالي يقدمان دليلا على أن الوكالة قد زادت في الفترة المستعرضة من أنشطتها الهامة في مجال تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية الشعوب وفي مجالات أخرى تدخل في اختصاصها .

اننا مثل بقية الوفود الأخرى نرحب بالعضو الجديد الذي انضم للوكالة ، ألا وهو جمهورية الصين الشعبية ، ونتطلع لاقامة علاقات تعاون معها في كافة أنشطة الوكالة .

ان النتائج الايجابية التي تحققت حتى الآن يجب ألا تخفي حقيقة أن الوضع الدولي الراهن المتردي له آثار سلبية على أنشطة الوكالة ككل . ان السياسات العدوانية التي تتبعها الدول الامبريالية ذات الاتجاه العسكري ، قد أدت الى تصعيد سباق التسلح ولا سيما التسلح النووي ، والى تفاقم حدة المواجهة والتوترات في العلاقات الدولية ، وزيادة خطر نشوب حرب نووية . ومثل هذه السياسات تمثل عقبة خطيرة تعرقل قيام التعاون الدولي النشط في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ان سباق التسلح النووي يبتلع موارد مادية ومالية ضخمة كان يمكن استخدامها في البناء السلمي والتنمية .

ان الحالة الدولية الراهنة تعطي طابعا ملحا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك بالنظر الى الدور الذي يتعين أن تضطلع به الوكالة في وقف التدهور في العلاقات الدولية وتوجيه الأمور وجهة عكسية للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور .

وتعلق جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية خاصة على أنشطة الوكالة في مجال تنفيذ

---

* تولى الرياسة نائب الرئيس السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) .

Digitized by UNOG Library

معاهدة عدم الانتشار ، وتقدر كل التقدير جهود الوكالة في هذا المجال . ويثبت تقرير ١٩٨٢ أن عمل الوكالة في مجال تعزيز نظام الضمانات عمل فعال وجدير بالثقة . ويسعدنا أن ننوه بالنتيجة التي وردت في التقرير ، والتي تفيد أن المواد النشطارية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استخدمت في عام ١٩٨٢ ، كما كانت تستخدم من قبل ، في أنشطة سلمية أو قد تم بيان مصيرها على النحو الملائم .

اننا ننظر نظرة ايجابية الى حقيقة انه خلال العام قيد البحث قد اتسع نطاق الضمانات وتم بنجاح تطبيق برنامج لاستخدام الحاسبات مما مكن الوكالة من تحسين عملها في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

ان توسيع نطاق نظام الضمانات رهن بمساندة الدول الاعضاء لانشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما نرحب باستعداد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن يضع تحت ضمانات الوكالة عددا من المنشآت السوفياتية النووية السلمية . ان بلدى لا يكتفي فقط بالامتثال الصارم لاحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات بل يساعد أيضا الوكالة في تحسين نظام ضماناتها وذلك بالسماح باختيار معدات الوكالة الجديدة في المنشآت البلغارية النووية ، والسماح للذين سيصبحون من مفتشي الوكالة بتلقي التدريب خلال أعمال التفتيش وبطرق اخرى .

وهناك مصدر قلق خطير يتمثل في أن بعض الدول مثل اسرائيل وجنوب افريقيا قد طور قدرة نووية بعيدا عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورغم هذا فان بعض البلدان الغربية تواصل تعاونها مع هذين البلدين في مجال الطاقة النووية .

ان وفد بلغاريا يشيد أيضا بزيادة تقوية نظام ضمانات عدم الانتشار للاسلحة النووية استنادا الى معاهدة عدم الانتشار . ان ثلاث دول جديدة قد انضمت الى هذا الصك الدولي في عام ١٩٨٢ ، وبذلك ارتفع عدد الدول المنضمة الى المعاهدة الى ١٢١ . ونرجو أن تنضم الدول الاخرى التي لم تفعل ذلك بعد الى هذه المعاهدة فتسهم بذلك في التقليل من الخطر النووى .

ان الاعداد لعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده عام ١٩٨٥ ، قد بدأ بالفعل . وهذا المؤتمر الثالث سوف يقوم بدور حاسم في تعزيز نظام عدم الانتشار وتحقيق تنفيذ أكثر فعالية لمعاهدة عدم الانتشار . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تضطلع بدور هام في الاعداد لهذا المؤتمر وعقده بنجاح . ونحن نرجو للوكالة التوفيق في هذه المهمة .

ان الوكالة الدولية قد قامت بأنشطة ضخمة عام ١٩٨٢ في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية والسلامة في المجال النووى وتخزين النفايات الاشعاعية . ان المؤتمر الذى عقد عام ١٩٨٢ قد ساعد على تجميع الخبرات في مجال الطاقة النووية وأثبتت فائدة هذا المصدر للطاقة وما يحققه من اقتصاد .

Digitized by UNOG Library

ان بلغاريا تعلق أهمية بالغة على البدء في أقرب وقت ممكن في تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد الانشطارية . ومن الضرورى أيضا اتخاذ تدابير فعلية لمنع الهجوم ضد المنشآت النووية المخصصة للاغراض السلمية .

كما نقدر كل التقدير أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني ، ونرحب بجهودها الرامية الى تعزيز المساعدة التقنية وزيادة فعاليتها .

وفي رأينا أن تمويل المساعدة التقنية يجب أن يستمر على أساس اسهامات طوعية بالعملة الوطنية . ونحن نثني على الوكالة لاستخدامها الكامل والفعال للعملات الوطنية في صندوقها للمساعدة والتعاون التقنيين . وتعتزم جمهورية بلغاريا الشعبية أن تزيد في العام المقبل من اسهامها الطوعي زيادة كبيرة في هذا الصندوق .

ونرحب بارتياح بالتقدم الذى أحرزته الوكالة في عام ١٩٨٢ في مجال تطبيق المنهجيات النووية في الزراعة ، والصناعات الغذائية ، والاحياء ، والعلوم الطبيعية ، وحماية البيئة وما الى ذلك .

وأود أن أؤكد أن جمهورية بلغاريا الشعبية تواصل بنجاح تطبيق برنامجها في مجال الطاقة النووية . ومن أولويات البرنامج تشجيع استخدام الطاقة النووية ، ومن المقدر انه ببلوغ عام ١٩٩٠ فان الطاقة النووية ستنتج ٤٠ في المائة من اجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في بلدى .

ان تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في جمهورية بلغاريا الشعبية سوف يستمر على أساس تعبئة الموارد الداخلية ، والخبرة الدولية من خلال التعاون في اطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاخرى ، وكذلك من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الاخرى .

ان بلغاريا تؤيد بنشاط وعلى قدر امكاناتها ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها التشجيعية . ونحن نشترك في عدد من العقود الخاصة بالبحث والتنمية

Digitized by UNOG Library

في كثير من المجالات ذات الاهمية للوكالة . وكذلك نقوم بالتعاون مع الوكالة لتنظيم دورات تدريبية دولية للخبراء في البلدان النامية . ومن ذلك أنه في عام ١٩٨٢ نظمت جمهورية بلغاريا الشعبية دورة في تحليل المناعة من تأثير الاشعاعات وتطبيقاتها في الطب ، واننا نشترك هذا العام في مشروعين آخرين تضطلع بهما الوكالة .ان الخبراء البلغاريين يقدمون تقاريرهم ونتائجهم ويشاركون بخبراتهم العلمية في المؤتمرات الدولية والندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات التي تنظم تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد انتخبت جمهورية بلغاريا الشعبية عضوا في مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٢ . وما برحنا نعمل على الاسهام في تعزيز دور هذه الوكالة المتخصصة ذات الاهمية البالغة في مجال صيانة السلم والامن الدوليين .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال مسالة استخدام الطاقة النووية وخطر سوء استعمالها واحدة من القضايا البالغة الاهمية التي تواجه العالم اليوم . انها مسألة تشغل بدرجة كبيرة المواطنين في العديد من البلدان ويجب أن يتم تناولها بجدية من قبل حكومات الدول الاعضاء . وهي محل اهتمام أساسي لاستراليا .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن مثل هذه الامور هي واحدة من أنجح المنظمات وأهمها داخل منظومة الامم المتحدة . ومن المفيد أن تكون كذلك لأن دورها اساسي . ان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والانشطة التشجيعية المرتبطة بذلك في اطار نظام دولي فعال لعدم الانتشار والضمانات ، امور تدخل فيها اعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية ذات أهمية عالمية .

ان استراليا بصفة خاصة لها اهتمامات ومسؤوليات في هذا المجال تنشأ عما يوجد لديها من طبقات كبيرة من اليورانيوم ومن اخلاصها لقضية نزع السلاح وحرصها على توفير الحماية الكاملة الفعالة للصناعة النووية .

Digitized by UNOG Library

ان الحكومة الاسترالية الجديدة ، بعد انتخابها هذا العام واستجابة للاهتمامات الشعبية ، بدأت بسرعة سلسلة من الاستعراضات واسعة المدى لسياستها فيما يتعلق باليورانيوم وبالضمانات وللسياسات النووية المتصلة بذلك . وهذه الاستعراضات قيد النظر حاليا ، وقد اصبح اكتمال النظر فيها وشيكا ، الا انياستطيع ان اؤكد على كل حال أن تأييد استراليا المستمر للوكالة وأنشطتها ليس موضع شك أو تساؤل . ان وزير خارجيتنا السيد هايدن ، قد أكد للمدير العام أنه لن يكون هناك أى نقص في الالتزام الكامل من قبل استراليا للوكالة . كما أوضح السيد هايدن ان استراليا سوف تعمل من اجل زيادة الضمانات فعالية على فعالية .

وفي ٤ تشرين الاول /اكتوبر الماضي ، وأمام الجمعية العامة ، أكد وزير الخارجية التزام استراليا بأهداف الامم المتحدة في تحديد الاسلحة ونزع السلاح ان الحكومة الاسترالية ملتزمة ببذل جهد مستمر قوى في المسعى العام لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وفي سبيل تاييد وتعزيز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

وللوكالة دور يتعين عليها القيام به في هذا الصدد ، وتعتبر استراليا أن في مقدمة مسؤوليات الوكالة دورها في مجال عدم الانتشار . وتطبيق الضمانات الذى سيظل النشاط الرئيسي والحيوى لها ، ومسؤولياتها في هذا المجال آخذة في الزيادة . ويتمثل جانب هام من ذلك في تطبيق الضمانات التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار النووى ومعاهدة تلاتيلولكو . وانه لمما يبعث على كبير الارتياح لاستراليا ان معاهدة عدم الانتشار مازالت تجتذب الدول للانضمام اليها خاصة وان أحكام معاهدة عدم الانتشار ستنطبق الآن على جميع الانشطة السلمية النووية لبلدان منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادى ، واستراليا جزء منها . ونحن نحث كل الدول على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار .

في تقريرها السنوى لعام ١٩٨٢ أمكن للوكالة ، مرة أخرى ، ان تخلص الى نتيجة مؤداها ان الاطمئنان الى تنفيذها للضمانات ظل في ازدياد . فالطمأنينة التي توفرها هذه النتائج من صميم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويمثل فائدة سياسية جوهرية لجميع الدول الاعضاء وللمجتمع الدولي بأسره .

ومما لا يقل أهمية عن ذلك ، دور الوكالة الفريد في التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية. وتؤيد استراليا كل التأييد أنشطة الوكالة في هذا المجال وقد أمكنها ان تقدم بعض اسهامات ملحوظة من جانبها في ذلك الشأن .

ومن الشواغل الهامة التي تواجه من ينظرون في مسألة اليورانيوم مشكلة التصرف المأمون في الفضلات . وهذا أمر تهتم به الحكومة الاسترالية اهتماما خاصا . فهناك شكوك قوية حقيقية حول الآثار البيئية طويلة المدى للوقود المستهلك المتراكم والفضلات الاشعاعية ، واهتمام مستمر بشأن كفاية الطرق المقترحة لتصريف الفضلات ذات المستوى العالي المتخلفة من دورة الوقود النووى .

Digitized by UNOG Library

وهناك حاجة خاصة في هذا المجال لجعل التطورات العلمية بالغة التعقيد التي ترتبط ارتباطا وثيقا برفاهية الجنس البشرى وصحته ووقايته ، مقنعة ومفهومة لدى الجماهير .

واستراليا من جانبها تشارك غيرها من البلدان على المستوى الدولي في نتائج خبرتها في ادارة الفضلات النووية لا سيما من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . أما فيما يتعلق بالفضلات العالية المستوى فان برنامج البحث والتنمية الاسترالي لمفهوم السينروك يمضي قدما ونحن نشارك المجتمع الدولي مشاركة تامة في تطورات هذا البرنامج . ويهدف البرنامج الى تقديم بديل مأمون وشكل مستقر لتصريف الفضلات ذات المستوى العالي . ولقد وضح بالفعل ان درجة التسرب من السينروك بطيئة للغاية وان استقراره الكيميائي والاشعاعي كبير .

ولقد أشار المدير العام للوكالة بحق الى تصريف النفايات الاشعاعية في البحر كموضوع خلافي . وقد اعترفت استراليا بالحساسية التي تحيط بهذا الموضوع وحثت على ان تؤخذ حقوق واهتمامات جميع الدول في الاعتبار .

ولقد انضممنا الى توافق الآراء في محفل جنوب المحيط الهادئ في القرارات التي تعارض التخلص من كافة مستويات النفايات الاشعاعية في المحيط الهادئ ، وتقدمنا الى ذلك المحفل باقتراح لاعلان منطقة لا نووية في المحيط الهادئ .

ورغم ان استراليا لم تكن طرفا في اتفاقية لندن لالقاء الفضلات فانها وقعت عليها وشاركت على مر السنين في تطوير المعايير بمقتضى الاتفاقية التي تسهم بشكل حاسم في حماية البيئة البحرية .

وتواصل استراليا اعطاء اولوية قصوى للمساعدة التقنية والتعاون سواء من

Digitized by UNOG Library

خلال برامج الوكالة أو على المستوى الثنائي . ويلعب برنامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون دورا مفيدا للغاية في تسهيل تنمية البرامج النووية ونقل الموارد اللازمة للاغراض السلمية . ونقدر بصفة خاصة العمل من أجل اعداد اتفاق للتعاون الاقليمي الآسيوي في هذا الخصوص .

وترحب استراليا بحرارة بقرار الصين بالانضمام الى الوكالة وتتطلع الى تعاون وثيق معها في الوكالة والى اسهامها في كافة أنشطة واغراض الوكالة .

وكما ذكرت في البداية تقدّر استراليا كل التقدير عمل الوكالة ، ولقد كان هذا العام حافلا ومنتجا ويبدو من غير المحتمل في السنوات القادمة ، ان تقل الطلبات المقدمة الى الوكالة . انه لابد من بذل كل جهد من أجل الحفاظ على سمعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدرتها على القيام بدورها . وستبذل استراليا قصارى جهدها للحفاظ على الاسهام المستقل الفعال الذي يتعين على الوكالة ان تواصل القيام به لتحقيق الثقة الدولية والتنمية والأمن من خلال تعزيز الطاقة النووية للأغراض السلمية بمقتضى نظام دولي فعال لعدم الانتشار والضمانات . وأود أن اشيد بالدكتور بليكس والعاملين في امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما قدموه من اسهامات مستمرة صوب تحقيق هذه الاهداف .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفدي ان يهنئ المدير العام السيد بليكس والعاملين معه والمنظمة بأسرها على العمل النشط القيم الذي وصف في التقرير المطروح علينا والذي يغطي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي . ان الولايات المتحدة تؤيد بقوة البرنامج الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما في ذلك تطوير وتنفيذ نظام ضمانات أكثر فعالية والمشاركة في مشاطرة مزايا الطاقة النووية السلمية بين الدول الاعضاء فيها .

Digitized by UNOG Library

وفي مجال تكنولوجيا الطاقة النووية ، وتطبيقات التكنولوجيا النووية السلمية في مجالات أخرى هامة بالنسبة للتنمية الوطنية ، وفي الامور الرئيسية المتصلة بذلك ، كالأمان النووى ، تقوم الوكالة النووية للطاقة الذرية بدور دولي لا غنى عنه في الواقع نيابة عن المجتمع الدولي عن طريق انشطتها وبرامجها وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى وفي معرض مساعدة الجهود الوطنية .

ان العام المنصرم كان ذا أهمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولبرامجها . وربما كان أكثر الامور أهمية انه في المؤتمر العام الاخير قبلت جمهورية الصين الشعبية ، بالتزكية عضوا في الوكالة . وترحب الولايات المتحدة بانضمام الصين الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يمثل خطوة هامة للوكالة ولنظام عدم الانتشار الدولي .

وهناك حدث هام آخر يتمثل في مؤتمر تصريف النفايات الذى عقد في سياتل حيث ابديت وجهة نظر مؤداها ان بالامكان التوصل الى حل لموضوع التخلص النهائي من النفايات النووية .

Digitized by UNOG Library

وهناك أمر هام آخر حدث في العام الماضي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل في التقدم الذى أحرزته اللجنة المعنية بضمان الامداد . اننا نرحب بصفة خاصة بالنتائج العملية الملموسة التي حققها فريق العمل الثاني بشأن آليات الطوارئ والمساندة ، والتقدم الهام الذى أحرزه فريق العمل الاول بشأن مبادئ التعاون . وهناك تأييد واسع النطاق لعمل اللجنة المعنية بضمان الامداد والزخم الهام الأخير أعربت عنه وفود كثيرة ، بما فيها وفدى ، في اجتماع مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام اللذين عقدا اخيرا في فيينا . اننا نأمل ان يستمر هذا الزخم باعتباره مقياسا للمدى الذى يمكن ان يصل اليه انجاز الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق العمل الشاق والمثابرة والشعور بالهدف المشترك الذى يفصح عنه ذلك .

وقد أسعد الولايات المتحدة أن أعمال المؤتمر العام الأخير للوكالة أديرت باسلوب عملي بصفة عامة ، مع التركيز المناسب على الجانب التقني الهام في عمل الوكالة.لقد كان مشجعا للولايات المتحدة ان ترى غالبية الأعضاء في مجلس الوكالة وقد حرصوا على عدم السماح للانقسامية السياسية ان تصرف انتباه الوكالة عن عملها الاساسي .

ويسعدني ايضا أن أذكر أنه قد تقرر أن تبدأ المشاورات في الاسبوع القادم ، هنا في الأمم المتحدة ، بين أطراف معاهدة عدم الانتشار للبدء في الاعداد للمؤتمر الاستعراضي القادم ونحن نعتبر ذلك حدثا ذا أهمية بالغة لايجاد آلية تسمح باستعراض المساندة الدولية لمعاهدة عدم الانتشار واعادة التأكيد عليها وتكثيفها . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا حيويا في تنفيذ هذه المعاهدة الدولية الرئيسية التي تدعم الأهداف الاساسية للوكالة الى حد بعيد .

وختاما ، أود أن أكرر دعمنا القوى للوكالة وبرامجها ، وأن أعرب عن عزم حكومتي الاستمرار في الاشتراك مع غيرها من الحكومات الأخرى في تعزيز الوكالة مستقبلا .

Digitized by UNOG Library

السيد الشيخ (جمهورية السودان الديمقراطية): نرجو أن نضم صوتنا الى الوفود التي سبقتنا بشكر الدكتور بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على خطابه القيم امام هذه الجمعية . . لقد أوضح الخطاب بالاضافة الى ما جاء في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/38/346 الأنشطة المختلفة التي قامت بها الوكالة خلال العام المنصرم . وهي تعكس في جملتها الدور الهام الذى تقوم به الوكالة في توفير الضمانات والسلامة النووية دعما للجهود الدولية في النهوض بالسلم والتعاون الدولي ، اضافة الى التوسع المضطرد في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية خاصة في ميادين الطب ، والأغذية ، والزراعة ، والصناعة . وجدير بالذكر ان نشير الى ما جاء في خطاب المدير العام هذا الصباح ، حيث أشار الى أن المشروعات التي قدمت لها الوكالة مساعدات بلغت خلال عام ١٩٨٢ ٥٠٠ مشروعا وان حجمها بلغ ٤٠ مليونا من الدولارات.

ويسعدنا ان تنضم جمهورية الصين الشعبية الصديقة الى الوكالة في دورتها السابعة والعشرين . ونحن واثقون ان انضمام الصين الى الوكالة سيدعم القاعدة العريضة التي تستند اليها الوكالة في زيادة استخدام الطاقة الذرية لخدمة أهداف السلام والرخاء والرفاهية للبشرية جمعاء .

لقد تابع وفد بلادى مداولات الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر ودرس الوثائق المعروضة على هذه الجمعية تحت هذا البند . ونرجو أن نبدى بعض الملاحظات حول بعض أنشطة الوكالة وجهود السكرتارية . وفي المقدمة ، نود أن نتقدم للسيد المدير العام ومعاونيه في السكرتارية ، بأجزل الشكر والتهنئة على جهودهم القيمة لزيادة عدد موظفي الدول النامية في الوظائف القيادية في السكرتارية وذلك بناء على ما جاء في قرار المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين . ونأمل ان يستمر هذا الجهد لتحقيق مزيد من التقدم لصالح البلدان النامية .

وثانيا نود أن نعبر عن رضانا عن جهود المدير العام بزيادة برنامج المساعدة والتعاون التقني رغم شح الموارد المتوفرة لهذا البرنامج . لقد أكدنا مرارا أهمية هذا

Digitized by UNOG Library

البرنامج بالنسبة للبلدان النامية وضرورة تمويله من الميزانية العادية للوكالة أو عن طريق موارد أخرى محددة مسبقا ومضمونة بالقدر ذاته . ولذلك نأمل ان يتمكن مجلس المحافظين والمؤتمر من اتخاذ القرارات المناسبة لزيادة الموارد المالية المخصصة للمساعدة التقنية بالصورة التي تقابل طموحات واحتياجات الدول النامية .

وفي هذا الصدد نرجو ان نشكر الوكالة على المساعدات القيمة التي قدمتها للسودان في اطار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية خاصة في مجالات الزراعة والاغذية والطب والكشف الجيولوجي وتحليل المعادن والتدريب والبحوث . وهي تشكل جزءا هاما من برنامج السودان للعلم ونقل التكنولوجيا خلال حقبة الثمانينات .

لقد نادينا مرارا ايضا بضرورة زيادة عضوية مجلس المحافظين ، ليعكس التمثيل العادل في الوكالة خاصة بالنسبة للقارة الافريقية . ونأمل ان يتمكن مجلس المحافظين من تقديم التوصيات أو التعديلات اللازمة على المادة ٦ ـ أ (٢) حتى تتمكن الدول النامية من الاضطلاع بدورها في مجلس المحافظين .

ان جهود الوكالة بشأن الضمانات والسلامة النووية تستحق الاشادة والتقدير لانها تسهم في خلق الثقة بين دول العالم ، وبالتالي دعم جهود الاسرة الدولية الرامية الى نزع السلاح ووقف تسابق التسلح الذى يهدد امن العالم وسلامه .

ولعله من المناسب ان اشير هنا الى ما جاء في الوثيقة A/38/436 عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية . فقد اوضح تقرير الخبراء الحكوميين الذى عينه الأمين العام لدراسة الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ان المنظور العالمي للصلة بين نزع السلاح والتنمية يقوم على صعيدين : الاول ، الآثار الاقتصادية لسباق التسلح على التبادل الاقتصادى الدولي ، والثاني ، اثر النفقات العسكرية الوطنية على الاداء الاقتصادى . واضاف التقرير انه يعتبر النفقات العسكرية تقع بحكم تعريفها في فئة الاستهلاك وليس الاستثمار . وان الصلة بين نزع السلاح والتنمية تمثل طريقا ذو اتجاهين ، لا تكون فيه التنمية مستفيدة فحسب ، ولكنها تسهم ايضا في عملية نزع السلاح لان ركود الاداء الاقتصادى ونقص التنمية ، والتخلف ،

Digitized by UNOG Library

تمثل تحديات للأمن القومي والدولي .ولذلك فان جهود الوكالة بشأن الضمانات والسلامة النووية ، بالاضافة الى مساعداتها التقنية ، وغيرها من المساعدات المالية والفنية التي يقدمها المجتمع الدولي ستسهم في دعم جهود التنمية في البلدان النامية وتحقق الرخاء وتعزز السلم والتعاون . ونحسب ان هذا الهدف السامي يفرض على الدول المتقدمة واجبا لتكثيف مساعداتها عبر هذه الوكالة وغيرها من المنظمات والوكالات الدولية لاقامة نظام اقتصادي دولي عادل . وأخيرا ، أرجو ان أوكد من جديد ادانة السودان للعدوان الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي ، وسياسة اسرائيل العنصرية والتوسعية وانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة وحقوق الشعب الفلسطيني . كما نود ان نشير هنا الى التحالف القائم بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل ، والتعاون المضطرد بينهما في مجال الاسلحة النووية وما يشكله هذا من خطر على السلام في الشرق الاوسط والقارة الافريقية . ولذلك فاننا نؤيد تأييدا تاما قرارات المؤتمر السابع والعشرين والخاصة بالنظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

السيد الزهاوى (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لما كانت الحاجة الى الطاقة تتزايد ، فان الطاقة النووية باتت تعتبر مصدرا هاما للطاقة من وجهتي النظر الاقتصادية والتقنية . ونحن نشيد بأنشطة الوكالة في مجال الطاقة النووية والسلامة النووية . وينبغي ، في هذا الصدد ، أن نوضح أن معظم البلدان النامية سوف تجد مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم اكثر ملاءمة لاحتياجاتها بالنظر الى قدرة شبكاتها الكهربائية المحدودة نسبيا . ومن ثم فاننا نرى أن تكريس الوكالة لمزيد من الجهود في هذا المجال أمر له أهمية خاصة .

وهناك مجال هام آخر يمكن للوكالة أن تواصل فيه توسيع أنشطتها وهو تنمية القوى العاملة . ولا يوجد بلد نام يستطيع أن ينفذ أى برنامج للطاقة النووية دون أن تكون لديه القوى العاملة المدربة اللازمة التي تستطيع تشغيل المصانع وصيانتها وفقا لمستويات السلامة المتعارف عليها . ولهذه الاسباب نرحب بأية زيادة في أنشطة الوكالة في هذا المجال وغيره من المجالات ذات الاهمية للبلدان النامية مثل الانشطة المتعلقة بالطب والزراعة والاستخدامات المماثلة للطاقة الذرية .

وفي هذا المنعطف ، نرى أنه من الضرورى أن نشير الى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي الوكالة التي أنيطت بها مهمة توسيع مجالات استخدامات الطاقة الذرية سلميا والاسراع بها ، يجب أن تواصل تحقيق التوازن بين هدفيها الأساسيين وهما الأنشطة الترويجية والضمانات .

ونود أن نشكر الدكتور هانز بليكس ، مدير عام الوكالة على البيان الذى قدمه الى الجمعية صباح اليوم . ونرحب بالتقدم في عمل لجنة ضمان الامداد الذى تحدث عنه المدير العام ، ونشعر مع ذلك أن تحقيق المزيد من التقدم في مجال مبادئ التعاون الدولي أمر مطلوب لتبرير تفاؤلنا . ان الصعوبات التي تواجه عمل هذه اللجنة هي الى حد كبير ذات طبيعة مشابهة لتلك التي حالت دون عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الطاقة النووية . ونحن نعتقد أن الاعتراف غير المقيّد بحقوق البلدان النامية غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في برامجها الانمائية سوف يسهل بالتأكيد الوصول الى اتفاق بشأن مبدأ التعاون الدولي والذى سيفي كذلك بالاهتمامات المشروعة بشأن عدم

Digitized by UNOG Library

الانتشار وسينعكس مثل هذا التقدم، اذا تحقق في المستقبل القريب ، بطريقة ايجابيـة على المؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد أثار المدير العام بحق ، في بيانه، موضوعا ذا أهمية حيوية هو : ما الضمانات الموجودة التي تكفل عدم استخدام أسلحة التدمير للقضاء على المفاعلات السلمية ؟ وقـد لفت الانظار الى أن الهجوم الاسرائيلي على المفاعل العراقي عام ١٩٨١ كشف عن الحقيقة المخيفة لهذه المسألة .

وفي ضوء هذا السؤال ، ينبغي أن نشير الى أن التقرير الخاص بأنشطة الوكالة ، في القسم الذى يتناول الأمور ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للوكالة والذى ناقشته الجمعية العامة لا يعكس بموضوعية موقف الجمعية بشأن هذه الأمور . فبينما تقرر الفقرة ٥٨ مـن التقرير ص ١٦ أن الجمعية العامة في قرارها بشأن التقرير حثت الدول الاعضاء على العمل الدائب من أجل التعاون الدولي الفعال والمتسق في تنفيذ عمل الوكالة وتنفيذ نظامهـا الاساسي بتشدد ، واكدت كذلك ثقتها في دور الوكالة في مجال استخدام الطاقة النوويـة للأغراض السلمية ، لم يذكر التقرير سبب ورود هذه الصياغة في القرار . والسبب وارد بوضوح في الفقرة ٣ من القرار وهي الفقرة التي تجاهلها التقرير تماما . فقد ناشدت الجمعيـة العامة الدول الاعضاء أن تتعاون وتنفذ بدقة النظام الاساسي للوكالة وأكدت أيضا ثقتهـا في الوكالة ، لأن النظام الاساسي انتهك ، وكان ذلك بمثابة تحد للوكالة وتهديد للتعاون الدولي الفعّال من جراء العدوان الاسرائيلي المسلح الذى لم يسبق له مثيل على منشآت نووية خاضعة للضمانات . وكان ينبغي حرصا على بقاء الوكالة ، أن يأخذ التقرير في الاعتبار بصفة خاصة الفقرة ٣ من القرار ١٩/٣٧ الذى قرر أن الجمعية العامة :

" تعتبـر أن تهديـد اسرائيل بتكرار هجومها المسلح على المرافق النووية ، وكذلك أى هجوم مسلح آخر ضد هذه المرافق ، يشكل ، في جملة أمور، تهديدا خطيرا لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في تطوير وزيـادة تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ".

Digitized by UNOG Library

وكون بعض الوفود هنا تعتقد أنه طالما كان الأمر متعلقا باسرائيل ، فان ما لا يمكن تبريره يمكن أن يغتفر ، ليس سببا كافيا لأن تتقبل بقية الدول مثل هذا السلك بصدر رحب واستعداد للغفران .

ان معالجة التقرير لموقف الجمعية العامة تجاه أنشطة اسرائيل النووية ، الذى ينبغي أن يكون ، بكل المعايير ، ذا أهمية خاصة للوكالة ، غير مرض وغير متوازن بنفس القدر .

تتناول الفقرة ٦٣ ص ١٦ من التقرير القرارات الخاصة بجنوب افريقيا ، وهناك قرار كامل ، هو القرار 37/69 F ، يتناول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا لاسيما في المجالات العسكرية والنووية أغفل التقرير ذكره أيضا . الا أن ما هو أخطر من ذلك حقا هو أنه بينما يلاحظ التقرير طلب الجمعية العامة أن تخضع جنوب افريقيا جميع منشآتها النووية لتفتيش الوكالة ، يغفل تماما مطلب الجمعية العامة المماثل بشأن المنشآت النووية لاسرائيل . وتنص فقرات المنطوق من القرار ٣٧/٨٢ بشأن التسليح النووى الاسرائيلي على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ، . . .

" ١ — تؤكد من جديد طلبها أن تتخلى اسرائيل رسميا ، دون تأخير عن امتلاك أية أسلحة نووية ، وأن تضع جميع أنشطتها النووية تحت الضمانات الدولية ؛

" ٢ — تطلب مجددا الى جميع الدول والى الأطراف والمؤسسات الاخرى أن تنهي على الفور كل تعاون نووى لها مع اسرائيل ؛

" ٣ — ترجو مجددا من مجلس الأمن أن يقوم بالتحرى عن أنشطة اسرائيل النووية وعن اشتراك دول وأطراف ومؤسسات اخرى في هذه الانشطة ؛

" ٤ — تطلب الى جميع الدول أن تقدم الى الأمين العام كل المعلومات الموجودة في حوزتها عن البرنامج النووى الاسرائيلي أو عن أى مساعدة عامة أو خاصة تقدم له ؛

" ٥ — ترجو من مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ اجراء فعّال يحول بين اسرائيل وبين تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر بمتابعتها سياسة العدوان والتوسع وضم الاراضي ؛

Digitized by UNOG Library

" ٦ - تدين عزم اسرائيل المعلن رسميا على تكرار هجومها المسلح على المرافق النووية ؛

" ٧ - ترجو من الامين العام أن يبقي الانشطة النووية الاسرائيلية قيد الاستعراض الدائم وأن يقدم تقارير عن هذه الانشطة حسب الاقتضاء ؛

" ٨ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يتابع عن كثب ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، التعاون النووى والعسكرى بين اسرائيل وجنوب افريقيا وما يشكله هذا التعاون من أخطار على السلم والأمن وعلى الجهود الرامية الى انشاء منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط ؛ " .

ان اغفال التقرير لذكر ذلك القرار المتصل بأنشطة الوكالة الى أبعد حد ، لا يرجع الى مجرد السهو، بل الى محاولة متعمدة للتهوين من شأن القلق الذى أعربت عنه الجمعية العامة حيال سياسات وأنشطة اسرائيل في المجال النووى وحيال الوكالة ذاتها . ونحن نتوقع ألا تتكرر مثل هذه المحاولة في المستقبل .

وختاما ، أود أن أقرر أن العراق كعضو في الوكالة ، سيواصل تقديم تأييده التام والفعّال للوكالة وجهودها من أجل تنفيذ برامجها وتحقيق اهدافها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن استمعنا الى آخر متحدث في المناقشة بشأن هذا البند ، ستنتقل الجمعية العامة الى البت في مشروع القرار A/38/L.11 . هل أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/38/L.11 (القرار ٣٨/٨) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين يريدون تعليل تصويتهم .

الآنسة بويد (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضم الوفد الاسترالي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ، وأيد المشاركة الثلاثية التقليدية لتقديم المشروع من جانب ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك بسبب اهتمامنا المتواصل بأن تحظى الوكالة وأعمالها بتعزيز وتأييد واسع . وهذا لا يعني أننا راضون تماما عن النص الذى اعتمد توا . ان موافقتنا على النص لا تخل برأينا الذى نتمسك به بقوة ، وهو أن الفقرة الرابعة من الديباجة بصفة خاصة بها بعض القصور حيث أنها لا تشير على وجه الدقة وبموضوعية الى المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة . ونأمل أنه في السنوات القادمة سوف تشير قراراتنا بشأن هذا البند - وهذا هو الواجب - الى هذه المادة ولاسيما الفقرة ٥ منها .

وبالمثل ، فبالاشارة الى الفقرة ٢ من منطوق القرار ، نعتقد أن الجمعية كان يجب أن تتكلم عن تعزيز الضمانات وتوسيع نطاق تطبيقها ، لا عن ضمان فعاليتها .

السيد تيمربلييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي أن يعرب عن ارتياحه لأن الجمعية العامة اعتمدت مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.11) ، وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوافق الآراء . ونحن نعلق أهمية كبيرة على توافق آراء جميع الدول فيما يتعلق بأهمية ودور الوكالة في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، اللذين تم التأكيد عليهما في القرار المتخذ توا .

اننا نعتقد أن أهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تأمين الضمانات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار ، وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي تستهدف

Digitized by UNOG Library